فادية السعد: تعزيز البعد الثقافي والمعرفي لدى الفتيات ضرورة للكشف عن المبدعات

6

تغليب العقل مكن المجلس من تحقيق إنجاز تشريعي بعد صيام طويل

حكمة الغانم والمويزري عبرت بجلسة «شكوى سجن النواب» إلى بر الأمان

◆ وافق في المداولة الأولى على مكافأة نهاية الخدمة للنفط بأثر رجعي

ربيع سكر

بعد أن غلب كل من رئيس المجلس مرزوق الغانم والنائب شعيب المويزي الحكمة والعقل والتهدئة بعيدا عن السجالات والتصعيد على خلفية شكوى المويزري الى الاتحاد البرلماني بشان سجن النواب، وفي ظل إدارة متوزانة من الغانم أشاد بها المويزري نفسه، عبرت الجلسة الى بر الأمان بعد أن كان الجميع يترقبون تعرض الجلسة للتفجير في حال تم فتح باب النقاش حول الشكوى التي رفضها الاتحاد البرلماني الدولي ن وحسم الخبراء الدستوريين بالمجلس الأمر بتأكيدهم عدم لائحية رسالة المويزري وكذلك عدم لائحية طلب المناقشة الذي تقدم به 13 نائبا لان موضوع الشكوى قدمه المويزري الى الاتحاد البرلماني الدولي وليس لمجلس الامة وفصل فيه الاتحاد ورفض الشكوى، وقرر المجلس عدم لائحية عرض شكوى النائب شعيب المويزري على المجلس لمناقشتها بعد رفض 32 عضوا مناقشتها من الحضور 49 عضوا.

وبعد أن مرت الجلسة من عقبة شكوى المويزري بأمان، حقق المجلس – بعد صيام طويل – انجازا تشريعيا جديدا بإقرار تعديلات قانون الديوان الوطني لحقوق الانسان بالمداولة الثانية وتم احالته الى الحكومة وتم اقرار قانون آخر بالمداولة الأولى بشان مكافأة نهاية الخدمة بأثر رجعي لمتقاعدي النفط وبعدها ورفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جلسة مجلس الأمة العادية على ان تستكمل الساعة التاسعة صباح اليوم.

ووافق المجلس على رفع الحصانة النيابية عن النائبين صفاء الهاشم ود. وليد الطبطبائي.

وقرر المجلس تخصيص ساعة من جلسة 17 أبريل الجاري لمناقشة تجاوزات المجلس الأولمبي الآسيوي. وكان مجلس الأمة قد استهل جلسته بتأبين فقيد الكويت النائب والوزير الراحل يوسف السيد هاشم الرفاعي

وفي التفاصيل، وافق مجلس الأمة في جلسته العادية أمس على مشروع القانون بشأن تعديل شروط تعيين أعضاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان في مداولته الثانية. وأظهرت نتيجة التصويت في المداولة الثانية التي تمت بالنداء بالاسم موافقة 49 عضوا وعدم موافقة خمسة أعضاء من اجمالي الحضور البالغ عددهم 54 عضوا.

وكان مجلس الأمة قد انتقل في جلسته العادية إلى مناقشة تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية عن مشروع القانون بتعديل المادة (4) من القانون رقم (67) لسنة 2015 بشأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان.

وتنص المادة الأولى من الاقتراح بقانون على انه «يستبدل بنص المادة (4) من القانون رقم (67) لسنة 2015 المشار إليه النص الآتي: يصدر بتعيين أعضاء المجلس مرسوم أميري لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة بناء على ترشيح من مجلس الوزراء ويشترط في العضو:

–1 أن يكون كويتي الجنسية.

–2 ألا يقل عمره عن ثلاثين سنة.

–3 أن يكون محمود السيرة حسن السلوك.

–4 ألا يكون قد صدر ضده حكم نهائي في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

–5 أن يكون حاصلا على مؤهل جامعي على الأقل وتكون لديه خبرة محلية ودولية لا تقل عن ثلاث سنوات في مجال حقوق الإنسان».

ووافق مجلس الأمة على اقتراح بقانون بتعديل قانون العمل في القطاع الأهلي يقضي بشمول المتقاعدين من موظفي القطاع النفطي من عام 2010 وحتى 2017 بمكافأة نهاية الخدمة كاملة في مداولته الأولى. ويقضي باستحقاق العامل مكافأة نهاية الخدمة كاملة بأثر رجعي من دون خصم اشتراكاته في (التأمينات).

وأظهرت نتيجة التصويت على الاقتراح بقانون في المداولة الأولى موافقة 55 عضوا من اجمالي الحضور البالغ عددهم 55 عضوا.

وقال نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح إن الحكومة موافقة من حيث المبدأ على القانون، وتطلب تأجيل المداولة الثانية لعلاج المثالب والاطمئنان إلى أن القانون لن يتضرر منه أحد.

وكان مجلس الأمة قد انتقل في جلسته العادية إلى مناقشة تقرير لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية عن اقتراح بقانون بتعديل نص المادة (51) من القانون رقم (6) لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي.

وتنص المادة الأولى من الاقتراح بقانون على ان «يستبدل بالفقرة الأخيرة من المادة (51) من القانون رقم (6) لسنة 2010 المشار إليه النص الآتي: ويراعى في ذلك أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على أن يستحق العامل مكافأة نهاية الخدمة كاملة عند انتهاء خدمته في الجهة التي يعمل بها دون خصم المبالغ التي تحملتها هذه الجهة نظير اشتراك العامل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية أثناء فترة عمله ويسري هذا الحكم اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم (6) لسنة 2010 المشار إليه».

ووافق مجلس الأمة على طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن عضوي مجلس الأمة النائبين صفاء الهاشم والدكتور وليد الطبطبائي.

وجاءت نتيجة التصويت على طلب النيابة العامة رفع الحصانة عن الهاشم بموافقة 32 عضوا وعدم موافقة ستة أعضاء من إجمالي الحضور البالغ عددهم 38 عضوا.

وأظهرت نتيجة التصويت على طلب النيابة العامة رفع الحصانة عن الطبطبائي موافقة 25 عضوا وعدم موافقة 14 عضوا من إجمالي الحضور وعددهم 39 عضوا.

وكان مجلس الأمة قد انتقل في جلسته العادية إلى بند طلبات رفع الحصانة إذ ناقش تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية بشأن طلب رفع الحصانة عن الهاشم في القضية رقم (19505/2015 جنح مرور 2102/2015 الشرق) المقيدة برقم (7927/2016 جنح مستأنفة – 36/2017 جنح تمييز).

كما ناقش المجلس ضمن البند ذاته تقريرا آخر ل(التشريعية) البرلمانية بشأن طلب رفع الحصانة عن الطبطبائي في القضية رقم (1932/2015 جنح 139/2014 الشامية) المقيدة برقم (404/2016 جنح مستأنفة – 404/2017 جنح تمييز).

ووافق مجلس الأمة في جلسته العادية على عدد من الرسائل الواردة إليه. ومن تلك الرسائل التي وافق عليها المجلس رسالة من رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية النائب الحميدي السبيعي يطلب فيها إحالة المشروع بقانون الموحد لمكافحة الغش التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية للاختصاص عملا بالمادة (58) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

ووافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الإسكان البرلمانية عضو مجلس الأمة راكان النصف يطلب فيها إحالة الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية إلى لجنة شؤون المرأة والأسرة البرلمانية نظرا إلى ارتباطه باقتراحات مشابهة وذلك عملا بالمادة (99) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

كما وافق المجلس على رسالة من عضو مجلس الأمة يوسف الفضالة يطلب فيها تكليف لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة البرلمانية التأكد من مدى تفعيل المادتين (38) و(39) من اللائحة التنفيذية لقانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك مع جميع الجهات المذكورة بنص المادتين المشار إليهما.

ووافق المجلس على رسالة من عضو مجلس الأمة الدكتور جمعان الحربش يطلب فيها تكليف لجنة الشؤون الداخلية والدفاع البرلمانية إعداد تقريرها بالقوانين الخاصة التي من شأنها أن تضم المناطق التي ليست ضمن الجداول الانتخابية إلى الدوائر الأقل عددا من حيث أعداد الناخبين ومن ثم الأقرب جغرافيا على أن تنجز اللجنة تقريرها خلال شهر.

وأيضا وافق المجلس على رسالة من عضو مجلس الأمة عبدالله الرومي يطلب فيها تكليف لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية تقديم تقريرها عن الاقتراح بقانون بإلغاء القانون رقم (115) لسنة 2017 بإنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري خلال شهر واحد.

من جانبه قال وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي في مداخلة له بخصوص الهيئة العامة للطرق والنقل البري إنه حضر اجتماعا للجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية أخيرا وتم خلاله طرح اقتراح نيابي بشأن إلغاء الهيئة وأنه نقل هذا الاقتراح إلى مجلس الوزراء.

وأضاف الوزير الرومي أن «الاقتراح النيابي بإلغاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري موجود حاليا لدى اللجنة المختصة في مجلس الوزراء لبحثه ورفع توصيات بشأنه إلى مجلس الوزراء».

وأكد «وجود تشابك في عمل الهيئة العامة للطرق والنقل البري مع جهات حكومية أخرى معنية وأنه سيتم الاجتماع بين مسؤولي الهيئة مع مسؤولي الجهات الحكومية المعنية حتى تتضح الصورة بشأن وجود الهيئة من عدمه».

واستعرض مجلس الأمة في جلسته اليوم وضمن بند كشف الأوراق والرسائل الواردة عددا من الرسائل الواردة إليه.

وجاء ضمن هذه الرسائل التي استعرضها المجلس رسالة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بمناسبة نجاح فعاليات (مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق) الذي استضافته دولة الكويت خلال الفترة من 12 إلى 14 فبراير 2018.

كما استعرض المجلس تقرير الأمانة العامة عن اجتماعات لجان المجلس الدائمة والمؤقتة خلال الفترة من 1 يناير 2018 وحتى 31 مارس 2018 عملا بالفقرة الأخيرة من المادة (46) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

ودارت احداث الجلسة كالتالي:

افتتح رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة بعد ان اكتمل النصاب ويتلوا الامين العام اسماء الحضور من النواب والوزراء.

اعتذر عن عدم الحضور الى جلسة اليوم كل من: وزير العدل وعودة الرويعي وخلف دميثير وثامر السويط وطلال الجلال.

تلاوة مرسوم تعيين الوزير محمد الجبري وزيرا للشباب بالاضافة الى كونه وزيرا للاعلام.

المجلس يناقش بند الاوراق الرسائل الواردة.

شعيب المويزري (نقطة نظام): تقدمت بطلب لعرض ومناقشة الرسالة التي قدمتها في الاتحاد البرلماني الدولي فيما يخص سجن النواب لكن الاخ الرئيس لم يدرجها ضمن جدول اعمال الجلسة فما السبب الغانم ك الرسالة غير لائحية طبقا لقرار مكتب المجلس ورأي الخبير الدستوري.

شعيب المويزري: لدي طلب موقع عليه عدد من النواب نطلب فيه عرض ومناقشة شكوي جنيف في جلسة اليوم واطلب بالتصويت عليه نداء بالاسم.

الرئيس الغانم للمويزري: رسالتك غير لائحية وللامانة والحيادية عرضتها علي مكتب المجلس ولم احضر الاجتماع وقرر المكتب عدم لائحيتها.

شعيب المويزري: ليس من حق مكتب المجلس ان يحكم علي رسالتي انها لائحيه من عدمه.

الغانم: ايضا هناك راي للخبير الدستوري بعدم لائحية الرسالة.

المويزري: اقدر راي الخبير الدستوري لكن لا اقتنع به ومن حقي عرض الرسالة.

الغانم: من حقك تنشر رسالتك للرأي العام.

علي الدقباسي: الاغلبية محرومة من التصويت في انتخابات المجلس البلدي ورسالة النائب جمعان الحربش بشأن تكليف لجنة الداخلية والدفاع باعداد تقرير الدوائر الانتخابية للمجلس البلدي وادراج المناطق والمحافظات الاقرب جغرافيا هي رسالة مستحقه.

عبد الله الرومي: من المعيب والمشين ان يصدر قانون هيئة الطرق في 2014 والحكومة لم تنفذه الى الحين.

لذلك اطلب تكليف اللجنة التشريعية تقديم تقريرها بشأن الغاء قانون انشاء الهيئة فالحكومة يبدوا انها تريدنا ان نستخدم ادواتنا الدستورية الاستجوابات ضدها.

عمر الطبطبائي: للاسف تقرير حضور النواب اللجان مخز.. الناس ناطره قرارات وتشريعات

الرئيس الغانم أدار الجلسة بحكمة شديدة (تصوير : محمد صابر)

◆ المجلس يوافق على رفع الحصانة عن النائبين صفاء الهاشم ووليد الطبطبائي

◆ المجلس قرر عدم لائحية رسالة الموزيري.. و17 عضوا فقط من 49 وافقوا على طلب مناقشة شكواه للاتحاد البرلماني الدولي

◆ عبدالكريم الكندري: سأستجوب رئيس الحكومة إذا لم تطبق سياسة التكويت ويوقف تعيين الوافدين بالقطاع النفطي وفي كافة وزارات الدولة

◆ حمدان العازمي: الحكومة ظالمة في مرسوم انتخابات البلدي.. سأستجوب رئيس الوزراء إن لم يعدل المرسوم

الشيخ ناصر الصباح لدى دخوله القاعة

المويزري والطبطبائي وتنسيق خلال الجلسة